https://doi.org/10.65506/26127

أزمة العلم الاقتصادي في الوطن العربي

محمد عادل زكي(*)

باحث مصري متخصص في الاقتصاد السياسي.

مدخل

لم يعد علم الاقتصاد السياسي يُدرَّس. لقد دُفن حيًّا في قاعاتٍ باردة للمحاضرات لا تُنتِج سوى الخضوع. لقد كفَّ عن أن يكون علمًا للصراع الاجتماعيّ وأصبح تقنية لمحو إمكان فهم الحاضر. لم يعد أداةً لفهم حركة التَّاريخ، إنما لإنكار وجودها. ففي ظل هيمنة الاقتصاد النيوكلاسيكي، الذي يُقدِّس التوازن ويُجرِّد الإنسان من مجتمعه وطبقته وتاريخه، يُختزَل العقل إلى مجرَّد آلة لحساب المنفعة. وفي الوطن العربيّ، لا يُنتِج التَّعليم، المُتحجِّر داخل بيروقراطية خانقة، سوى عقول مُستعمَرة: إنه يُلقِّن دون أن يُحرِّض على التفكير، ويُكرِّر طقوس الطَّاعة داخل معابد السلطة. إن الجامعة، المُصمَّمة لإعادة إنتاج الهيمنة، لا تُنمِّي أي حرية؛ بل تُقنِّن الفشل وتطبع الاغتراب. هذا المقال ليس شكوى ولا مجموعة من التوصيات: إنه إعلان قطيعة مع وهم الحياد. تذكيرٌ بأن التَّحرر غير ممكن من دون التمرد الجذريّ على التلقين. إنه محاولة لاستعادة الاقتصَاد السياسي كعلم اجتماعي، واستعادة التعليم نفسه بإعادة إعلان مهمته الأساسيَّة: التحرُّر، والخلق، والإبداع.

أولاً: النيوكلاسيكية: نهاية الاقتصاد السياسي وبداية وهم العلم المحايد

إذا كان الاقتصَاد السِّياسيّ، كما تبلور في القرن التَّاسع عشر، تعبيرًا عن صيرورة الفكر الأوروبـيّ وقدرته على تحويل نمط الإنتاج الرَّأسماليّ إلى «عِلم»، فإن ما يُطلق عليه اليوم اسم «علم الاقتصاد»، الذي هو «الاقتصَاد النيوكلاسيكيّ» [الذي يعدمون به الطلبة في الجامعات]، ليس

(*) البريد الإلكتروني: muhammadadel1972@gmail.com

استمرارًا، ولو حتى، مموّهًا لهذا المسار، إنما هو القطيعة المعرفيَّة، ابتداءً من لغة مفرَّغة من أي جدلٍ تاريخيّ؛ حيث تُقدَّم العلاقات الاجتماعيَّة الرَّأسماليَّة بوصفها معطيات طبيعيَّة، أبدية، محايدة.

وُلدت النظرية النيوكلاسيكية في خضم الأزمة النظريَّة التي ضربت الاقتصَادَ السِّياسي الكلاسيكيَّ بعد ماركس، لا بوصفها تطويرًا له، وإنما بوصفها طمسًا لجوهره النَّقديّ. فبدلاً من تحليل العلاقات الطبقيَّة والبُنى الاجتماعيَّة التي تُنتِج وتعيد إنتاج الثروة، تنسحب النيوكلاسيكية إلى فضاء رياضيّ تجريدي، حيث الأفراد ذوو عقلانيَّة مطلقة، والسُّوق يتوازن كما لو كان قانونًا من قوانين الطبيعة. إن أكثر ما يميز النيوكلاسيكيَّة هو ادعاؤها الحياد: حياد السُّوق، وحياد الدَّولة، وحياد العِلم. لكنها تجهل، أو تتجاهل عمدًا، أن افتراض «الحياد» لا يعني إلا إعادة إنتاج الأيديولوجيا السَّائدة في هيئة معادلات ورموز ودوال رياضيَّة. فالعقلانيَّة التي تفترضها النيوكلاسيكية ليست إلا انعكاسًا لعقل بورجوازيّ يقدّس التبادُل، ويقيس كل شيء بمقياس المنفعة الفردية.

فالتحليل النيوكلاسيكي ينطلق من فرضية مركزية هي: أن الإنسان، بغضّ النظر عن أي خصوصيَّة اجتماعيَّة وتاريخيَّة، كائن يسعى إلى تعظيم منفعته ضمن قيود مفروضة عليه. وهكذا، يتحول الاقتصَاد إلى (عِلم!) للاختيار، وتختفي الأسئلة الجوهريَّة حول مَن يملك وسائل الإنتاج، ومن يُنتج، ومن يُستغل، لمصلحة أسئلة تقنية حول التَّخصيص الأمثل للموارد. هذا الهروب من التَّاريخ لا يُعبّر إلا عن خضوع النَّظرية لرغبة دفينة في استبعاد الصراع الاجتماعي، وإنكار التناقض، وتجميل واقع تُهيمن عليه الرأسماليَّة. أما مفهوم التَّوازن الذي تحتفي به النظرية، فهو صورة أخرى من صور هذا الإنكار. فالسُّوق، في هذا النموذج، لا يعرف الفوضى، ولا يعرف الاحتكار، ولا يعرف البطالة البنيويَّة. التَّوازن هنا ليس إلا صورة مثاليَّة لعالم لا وجود له إلا في مخيِّلة المنظِّرين، أما الواقع، فشيء آخر تمامًا: واقع اللا مساواة، واقع الرأسمال الذي لا يكفّ عن مراكمة الثروة على حساب العمل.

جاء مارشال وفالراس بلغةٍ جديدة حاولت أن تمنح العلم الاقتصَادي صفة «العلم الطبيعيّ». فلم يعُد الاقتصاد، وفق تصورهم، معنيًا بتحديد طبيعة القِيمَة أو أصل الربح، إنما صار منشغلاً بتحليل السلوك الفرديّ. ومع ولادة هذا النموذج، بدأ الانزياح الكامل من الاقتصاد السِّياسيّ إلى ما يسمونه «علم الاقتصَاد»، أو بالأحرى إلى علمٍ لا يقول شيئًا عن السياسة، ولا عن السلطة، ولا عن الطَّبقات.

إن النيوكلاسيكية [التي تلقَّن في الجامعات بوصفها العلم الوحيد والصحيح تاريخيًّا] هي في جوهرها محاولة لإنتاج اقتصاد بلا بشر، بلا صراع، بلا تاريخ. إنها الوجه الآخر لعقلانيّة تكنوقراطيَّة تُخفي مصالح الرَّأسمال وراء أقنعة المعادلات والرسوم البيانيَّة.

وإذا كان ماركس قد دعا إلى قلب الواقع رأسًا على عقب لكشف ما يختبئ في أعماقه من تناقضات، فإن النيوكلاسيكية تُمارس نقيض ذلك: تغطي التناقضات، وتعيد إنتاج الواقع، وتُقدّمه بوصفه نهاية التَّاريخ. ومن ثم، فإن نقد النيوكلاسيكية لا يمكن أن يكون نقدًا تقنيًا أو جزئيًا، بل لا بد أن يكون نقدًا جذريًّا، حضاريًّا، يعيد الاعتبار للاقتصَاد السّياسي بوصفه علمًا اجتماعيًا، علمًا للصراع، لا علمًا للوفاق والتلفيق الكاذبَين.

ثانيًا: توقف إنتاج المعرفة في الوطن العربي

في هذا الإطار، ولفهم طبيعة «العِلم» ومضمونه، هذا العلم الذي يُدرَّس الآن للطلاب في المدارس والجامعات، ولا سيَّما في الوطن العربي، لا بدّ من تأمُّل التحوّل الذي طرأ من علم يكشف ويفسّر، إلى فنٍّ يُخفي ويُضلّل. تحوُّلٌ من علم اجتماعي (هو الاقتصاد السياسي) إلى تقنيةٍ مخبرية (يطلقون عليها «علم!» الاقتصاد). وقد جرى تسويق هذا «الفنّ» بصورة بالغة العدوانية في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، ونحن ننتمي إلى هذه الأجزاء بامتياز!

فلنرَ إذًا تأثير هذا التحوُّل من الاقتصاد السّياسيّ إلى «فنّ تسيير» في صوغ واحدة من أهم النظريات: نظرية التخلُّف، أو على وجه الدقّة، إعادة إنتاج التخلُّف. فما يُدرّس اليوم في جامعاتنا ليس عِلمًا، بل تقنية إخضاع، إذ جرى تعليب التخلُّف في أرقام الفقر والمرض، ليُقترح علينا، بلا خجل، أن ننجوَ باتباع وصفات من صنعوا مأساتنا. يُحرَّم السُّؤال عن جوهر التخلُّف، ويمنع أي مساءلة عن علاقات التبعية في النظام الرأسمالي العالمي. نُلقِّن أبناءنا أن السُّوق حرية، والدولة عبء، والفلاح عائق، والعامل حمل ثقيل، والربح إله مقدس. ثم نُطلقهم إلى السلطة، لا ليحرِّرونا، إنما ليعيدوا إنتاج تخلفٍ لم يفهموه قَطّ. هكذا تُغتال الذَّاكرة، ويُصادر الوعي، ويُستبدل التاريخ بالمعادلة، والفكر بالمحاسبة. فيتحوّل التَّعليم إلى مصنع لإنتاج خَدَم للمنظومة، لا متمرّدين عليها. ودعونا نعاين الآن كيفية طرح ظاهرة التخلُّف: فمن العبارات المألوفة، والتي عادةً ما يتمّ تداولها في الندوات والمؤتمرات وعلى المنصَّات الاحتفاليَّة للمؤسَّسات المهتمة بمشكلات الوحدة العربيَّة، وللعجب؛ نجد العبارات نفسها يتم تداولها في بعض الندوات والمؤتمرات والفعاليات الفكرية والثقافيَّة التي تعقدها الأنظمة السياسيَّة الحاكمة، والمؤسَّسات الرسميَّة في الأقطار العربيَّة، تلك العبارات التي تقول: إنّه يحقّ لكل عربيٍّ مؤمن، بل وحتّى غير المؤمن، بالقوميَّة، ووحدة المصير، والهدف المشترك، أن يندهش، بل ويسخر حزينًا متألّمًا، حينما يجول ببصره على خريطة عالمنا المعاصر، ومهما كانت الخريطة التي ينظر إليها، سياسيَّة، جغرافية، طبيعيَّة... أو حتى صمَّاء؛ فلسوف يدرك على الفور أن هناك شيئًا مستنكرًا غريبًا يحدث على أرض الواقع؛ إذ إنّ تلك المساحة الشَّاسعة الهائلة على الخريطة، والتي تحتل نحو 10 بالمئة من يابسة الكوكب، وتُسمّى العالم/الوطن العربيّ، لا ينقصها أيّ شيء من الموارد البشرية والإمكانات الطبيعيَّة والمادية، حتى تنطلق نحو التقدُّم... نحو حياةٍ أفضل... نحو خلق حياة كريمة للأجيال القادمة. ومع ذلك، لم يزل وطننا العَربيّ «متخلّفًا»، و«تابعًا»، على الرغم من أنّ الاستعمار، الذي كان حجّة المتحجّجين، قد انقشع منذ عشرات السنين، ولم يزل الوطن العَربيّ مقيّدًا بقيود التخلُّف! فلماذا؟ وإلى أيّ حدّ؟ وكيف الخروج من هذا الأسر؟ وهل هذا من الممكن إنجازه؟ وتزداد تلك الأسئلة إلحاحًا بعد سقوط الكثير من الأنظمة السياسية العربية في السنوات العشر الأخيرة.

أظنّ أن الإجابة عن تلك الأسئلة، وغيرها من الأسئلة المرتبطة بوجودنا الاجتماعيّ ذاته كعرب، بل كبشر، تتعلّق بمدى وعينا بالملاحظات الخمس الآتية، في إطار تحليل ظاهرة التخلُّف الاقتصادي والاجتماعيّ العربيّ:

أولاً، إنّ أغلبية المساهمات، ومنها ما يُعرف بـ«التراكم المعرفي»، في حقل تحليل ظاهرة التخلّف الاقتصادي العربيّ، بوجهٍ خاص، لم تستطع أن ترى ظاهرة التخلّف إلا من خلال بيانات المرض،

وأرقام الفقر، وأحوال الجوعى، وإحصاءات الدَّخل والمنتوج والتَّوزيع والتضخُّم... إلى آخره. ومن ثمّ يصير الحلّ لدى هذه المساهمات، وهي المعتمدة رسميًا، للخروج من الأزمة، أزمة التخلّف، هو التركيز على النداء، وأحيانًا الصراخ، باتّباع السّياسات «الرأسمالية/الحرة» التي تتبعها الدول التي لا تعاني الفقر والمرض والجوع؛ لكي تخرج البلدان المتخلّفة من الفقر والمرض والجوع!

ثانيًا، إنّ أغلبية المساهمات تنتهي حيث يجب أن تبدأ؛ إذ نرى عادةً، مئات الكتابات في هذا الصدد تقترح للخروج من أزمة التخلُّف سياساتٍ اقتصاديَّة ذات مدخل آدائي/خطّي، من دون محاولة إثارة الكيفيَّة الجدليَّة التي تكوَّن بها التخلُّف تاريخيًّا على الصعيد الاجتماعيّ في الأجزاء المتخلّفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر بوجه عام، ووطننا العربيّ، الذي هو أحد تلك الأجزاء، بوجهٍ خاص. وأفضل ما أمكن تحقيقه هو الإشارة إلى الاستعمار، كتاريخٍ ميّت، ثمّ القفز البهلوانيّ، بعد الجهل بالتاريخ أو تجاهله بجهل، إلى اقتراح سياسات السُّوق الحرة!

ثالثًا، كثيرًا ما يتمّ تناول إشكالية التخلّف الاقتصادي العربيّ بمعزل عن إشكالية التخلّف على الصعيد العالمي، أي من دون رؤية الاقتصَاد العربيّ كأحد الأجزاء المتخلّفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، وربما كان هذا ترتيبًا منطقيًا لتناول الإشكاليَّة من منظورٍ أحاديّ، يفترض التجانس بين الاقتصَادات العربيَّة ولا يرى سوى الطرح «التكاملي» والمناداة «المثالية» بالتكامل الاقتصَادي العربيّ؛ من دون أي اعتبار لدور الإرادة السياسيَّة المكبَّلة والتَّابعة، وكأن بلداننا العربيَّة تعيش خارج الكوكب! على الرغم من ارتباط (إنجاز) مشروع التكامل الاقتصاديّ العربي بالخروج من الرأسماليَّة كنظامٍ عالمي، باستبدال علاقاتٍ اجتماعية ذات طابع اجتماعي/إنساني، بعلاقات رأسمالية الطَّابع. علاقات ترتكز على فكّ الروابط مع الإمبريالية العالميَّة من خلال مشروعٍ حضاريٍّ لمستقبلٍ آمن. وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إرادة سياسيَّة وطنية قادرة على فكّ الروابط فعليًّا مع قوى الرَّأسمال الدولي النَّاهب.

رابعًا، السُّؤال الأهم، وغالبًا ما لا تتمّ الإجابة عنه، هو: لماذا بعد أن خرج الاستعمار، الذي شوّه الهيكل الاقتصاديّ وسبَّب التخلُّف، لم تزل بلدان الوطن العربي متخلّفة؟ هذا السُّؤال من المعتاد تجاهله من جانب النظرية الرسميَّة، والانتقال «الكوميدي» إلى كيف نخرج من التخلّف بالتكامل؟ وهنا نرى سيلاً من المقترحات (المدرسية/الرسميَّة) التي لا تعرف ما الذي تقترحه للخروج من الأزمة، لأنها في أغلب الأحيان لا تعرف ما الذي تبحث عنه؛ وذلك أيضًا أمرٌ منطقيّ حينما لا تعرف هذه المقترحات ماهية التخلّف ذاته، على الرغم من أنّ الحديث عن التكامل الاقتصادي يكون عديم المعنى والفائدة معًا إذا لم يقترن بالبحث الموازي في ظاهرة التخلّف الاقتصادي والاجتماعي في بلدان الوطن العربيّ، وإنما، وهذا ضروري فكريًا وواقعيًا، كأحد الأجزاء المتخلّفة (وغير المتجانسة) من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، من جهة درس ماهية ظاهرة التخلّف ومحدداتها وكيفية تجاوزها تاريخيًا؛ فلن يُصبح مقنعًا الحديث عن تكاملٍ اقتصاديٍّ عربيّ من دون الحديث عن كيفيةٍ هيكليّةٍ لتجاوز التخلّف نفسه، وإنما ابتداءً من إعادة النظر في التراكم المعرفي في حقل نظرية التخلُّف ذاتها.

خامسًا، ولأنّ النظرية الرسمية (النيوكلاسيكية في مجملها) هي المعتمدة للتلقين في المدارس والمعاهد والجامعات في وطننا العربيّ؛ فالنتيجة هي الإعدام اليوميّ لمئات الألوف من

الطلاب، الذين يلقَّنون صباحًا ومساءً بيانات الفقر وعدد المرضى والجوعى، ويقال لهم إنّ هذا هو التخلّف بعينه، وإذا ما أردتم الخروج ببلادكم من هذه الحالة، فلتنظروا إلى ما يفعله صنّاع القرار السّياسي الاقتصاديّ في الغرب الرّأسمالي، وافعلوا ما لا يفعلون! لأنهم حقًا يستحون! كونوا أكثر منهم طموحًا. افتحوا الأسواق. حرّروا التجارة. عوّموا العملة. لا تدعموا الفلاح، واتركوه نهبًا للرأسمال المضارب. سرّحوا العمال. قلّصوا النفقات العامة. ارفعوا أيديكم عن الأثمان. ساندوا كبار رجال المال. تخلّصوا من القطاع العام. رحّبوا بالرأسمال الأجنبيّ، وافعلوا ما يمليه عليكم البنك والصندوق الدوليان. قدّسوا نموذج هارود/دومار. لا تقرؤوا إلا للنيوكلاسيك. اتبعوا جيفونز، ومنجر، وفالراس، وفيلبس، وصامويلسون، وجوارتيني، وفريدمان، وكروجمان، وصولو، وغيرهم من الحديين والكينزيين والنقديين؛ حتمًا بعد أن يُقال لهؤلاء الضحايا الذين يتم إعدامهم فكريًا يوميًا في المؤسسات التعليميَّة في الوطن العربيّ إنّ «الاقتصاد» هو ذلك الكمّ المكدَّس من الأرقام والمعادلات والرموز في مؤلَّفات هؤلاء فقط، أما غيرهم فهم إمّا تاريخٌ مقبور، أو كفّارٌ ملحدون... ولكي تكون الحصيلة النهائية، حينما يكون بأيدي هؤلاء الطلاب/الضحايا صنع القرار السياسي في بلادهم المتخلّفة، هي المساهمة الأكثر فاعليةً في تعميق التخلّف، وربما تسريع وتيرة تجديد إنتاجه!

في ظل تلك الملاحظات نجد أن العِلم الاقتصاديّ الذي يُدرَّس لهؤلاء الطلاب/الضحايا، يومًا بعد يوم، في الوطن العربيّ، يقوم على مسلّمة واحدة سخيفة، هي: «أن كل شيء متوقف على كل شيء!» والأسوأ من ذلك، أن هناك البعض من الأساتذة، نعم، أساتذة اقتصَاد في الجامعات، لا يجدون حرجًا في تعليم طلابهم أن «الاقتصَاد هو نفسه الاقتصاد السياسي»، وأن الفرق بينهما ليس إلا فرقًا في المصطلحات أو تطورًا تاريخيًا! وهذا هراء محض. فالفارق بين الاثنين كالفرق بين الوهم والحقيقة، بين التبرير الأيديولوجيّ والتَّساؤل العلمي الحقيقي. ولكي نفهم كيف جرى ذلك، يجب أن نفهم طبيعة المؤسسة الجامعيَّة في وطننا العربيّ كأحد الأجزاء المتخلّفة من نظام رأسماليّ عالمي. المؤسَّسة التي أنتجت هؤلاء الأساتذة أنفسهم.

ثالثًا: منابر الصمت: المدارس والجامعات بين الطاعة والمعرفة

في بلادنا العربيَّة المنكوبة، حيث تلتقي مفارقةُ الفوضى التنظيميَّة مع تشدّد البيروقراطيَّة الجافة، صار التَّعليم جزءًا من منظومة معقدة لإعادة إنتاج الجهل المنظَّم وتكريس الهيمنة الاجتماعيَّة والسياسيَّة. صار التَّعليم، الذي يفترض به أن يكون مِفتاحَ العقل الحر ورمزَ التحوُّل الحضاريّ، صار اليوم معملاً بيروقراطيًّا لإنتاج كائنات مفرَّغة من الفكر، مهيّأة للركوع التلقائيّ لكل سلطة، تُدرَّب لا على السُّؤال، بل على الصمت المُنظَّم. لا يهدف هذا التَّعليم الرَّسميّ إلا إلى تكريس الواقع الاجتماعيّ الطبقيّ، ويعمل جاهدًا من أجل ترسيخه؛ من خلال فرض ثقافة الطَّاعة التي تتناقض جذريًا مع روح الفكر النقديّ. فكيف لمؤسسة تعتمد على التلقين والحفظ أن تُنتج حرية التَّفكير؟ إنّها صناعة زائفة تُعيد تدوير المعرفة الميتة وتفرض حدودًا صارمة على فضاء العقل، في حين تقدّم نفسها كصمام أمان للحضارة والتقدم!

إن المدارس والجامعات (التي تعلم العلم الاقتصادي!)، والتي ينبغي أن تكون منابر للتحرّر الفكريّ، باتت مسارح لأداء متكرر وممسرح لآليات التلقين التي تعيد إنتاج الفوارق الطبقية والهيمنة الرمزية. والمعيار، بالتَّالي، ليس الفهم ولا الإبداع، بل القدرة على تكرار النصوص المقدَّسة للسلطة كما يُتلى النَّشيد في حضرة الطغيان؛ إنها منظومة تُعيد تدوير العقل المستعمَر بأساليب لا تختلف كثيرًا عن تلك التي ابتكرها المستعمِر لصناعة خَدَمِهِ المخلصين!

وفي مشهد مأسوي آخر، يتحول المُعلم إلى ضحية للنظام البيروقراطيّ ذاته؛ ومحرومًا من أدنى شروط العمل، يُطلب منه أن يُخرِّج أجيالاً من المتلقّين الذين لا يحملون أكثر من شهادة مزخرفة بلا جوهر. فكم هو مثير للسخرية أن يُطلب من المُعلمين الذين هم أنفسهم يعانون التهميش وقلة الإمكانيَّات، بل وقلة العلم نفسه، أن ينتجوا أجيالاً واعية، بينما هم أنفسهم أسرى ثقافة القهر والرتابة. هذا هو التَّعليم الذي يُعيد إنتاج البطالة والتَّخلُّف، لأنه لا يبني سوى الوهم، ويزرع في النفوس ثقافة التردد والرضا بالقليل.

يستند التَّعليم في وطننا العَربيَ المنكوب إلى فرضيَّة، مركزية، قوامها أن الأجيال القادمة مجرد أدوات للاستقرار السياسيّ، وليسوا مواطنين. تلك الفرضية تتحول إلى حقيقة مؤلمة حين نرى المناهج تُكرِّس الذهنيَّة السلطويَّة، وتُجهّز العقول للاستسلام بدلاً من الثورة على الواقع المُر. علينا إذًا أن نعيد التَّفكير الجذري في وظيفة التَّعليم وأدواته، فلا نهضة تُبنى على ركام الجهل المُقنَّن، ولا تحرّر يُولد من رحم الوصاية الفكرية.

إن التَّعليم الذي لا يُحرّر العقل من سطوة السلطة، ولا يُشعل شرارة الشك الخلَّاق في الوعي، ليس إلا أداة لتعميم العجز وتدوير الانكسار. إنّه قيدٌ خفيّ، لا يُحسّ إلا حين يُصبح العقل عاجزًا عن السُّؤال. قيدٌ لا سبيل إلى كسره بسوى إعادة تعريف التَّعليم كفعل تمرُّد على الرداءة، لا كوسيلة اندماج في نسق الخراب. فهل نواصل إذًا السير في هذا الطريق المسدود، نُنتج المزيد من الجهل والامتثال تحت مسمَّيات برّاقة؟ أم أننا سنختار تحطيم القيود القديمة ونؤسّس تعليمًا يفتح للإنسان آفاق الحرية والخلق والإبداع؟ هذه هي معركة العقل والحضارة التي لا يمكن أن نتهرَّب منها، لأنها محور خلاصنا أو استمرار مآسينا. ولكن هذه المعركة تستلزم الوعي، النَّاقد، بطبيعة التَّعليم الجامعي في عالمنا العَربيّ. التعليم الذي يتلقاه طلبة الاقتصاد!

رابعًا: من الكنيسة إلى الجامعة: استمرار أدوار الهيمنة بصيغ جديدة

لم يكن التَّعليم الجامعيّ، في تَجلّيه الحديث، محْض انتقالٍ من «المعرفة من أجْل المعرفة» إلى «المعرفة من أَجْل السُّوق»، إنما كان دومًا أداةً من أدوَات السَّلْطة في صيغتها الأيديولوجيَّة؛ تُنتجُ الوهْمَ كما تنتج الشَّهادة، وتُخضع العقل كما تخضع الجَسد. فمُنذ لحظة انبثاق الجامعة كَكيان حداثيّ في أحشاء المدينة الأوروبيَّة الصَّاعدة، لم يكنْ غرضُها الأسمى تحرير العقل، بل إعادة إنْتاج البنْية الاجتماعيَّة السَّائدة، وتَثبيت تَقسِيم العمل الاجتماعيّ، وترسيخ الأَساطير المعاصرة للشَّرعيَّة العلميَّة! فالجامعة الحدِيثة ليست مؤسَّسة حياديَّة، إنما هي تعبيرٌ مركَزيٌّ عن روحِ الحضَارة

الرّأسماليَّة؛ تلك التي لا ترى في الإنْسان إلاَّ رأسْمالاً بشريًّا، وفي المعرفة إلاَّ مدخلاً للإنتاج، وفي العَقل إلا أدَاةً للحسَاب. وإنْ كانتِ الكَنيسة في العُصور الوسْطى قد حكَمت باللاهُوت، فإنَّ الجَامعة اليوم تَحكم بالتَّصْنيفات الأكاديميَّة، ومعايير الجودَة، ومقاييس النَّشْر، وتمنح ما يُشبه ختم المشروعية الحديث: الاعتماد! وليس من قبيل المصادفة أنْ تتحوَّل الجامعَاتُ في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي، في وطننا العَرَبيّ مثلاً، إلى نُسخ مُشوَّهة من مراكزها الغربيَّة؛ حيث تُسْتورد البرامج كما تُستورد السّلع، ويُعاد إنتاج الجهْل في صُورة الحداثة. فكما أنَّ الاقتصادَ التَّابع لا يُنتج إلاَّ التبعيَّة، فإنَّ الجامعة التَّابعة، في وطننا العربيّ، لا تُنتج إلاَّ الاغتراب!

المطلُوب اليوم ليس إصلاحًا إداريًّا للجامعة في وطننا العربيّ، المطلوب هو النقد الجذريّ لوظيفتها، تفكيكًا لبنيتها، وكشفًا عن أصولها الثقافية والحضاريّة. علينا أنْ نتحرَّر من وهْم أنَّ الجامعة معنيَّةٌ بتحرير العقول، وأنْ ندرك أنَّها، بهياكلهَا وطرقها ومناهجها، جزءٌ من منظومة السَّيطرة؛ تُنتجُ المختص المُنضبط، لا المُفكر الحُرَّ، وتدرّب على الطَّاعة وتُهمّش الخَلْق، وربما سفّهته وعاقبت عليه. والجامعة، حين تُدار بهذه الطريقة، تتحول من بيتٍ للعلم إلى بيتٍ للطاعة!

خاتمة

إذًا، ليست الأزمة البيداغوجيَّة للعلم الاقتصاديّ عرضًا عابرًا، إنما هي تجلٍّ لأزمة أعمق، حيث تتشابك المعرفة والسلطة من أجل فرض الهيمنة. فما يُدرَّس باسم «العلم» إن هو إلا إعادة إنتاج سطوة الرأسمال، وتكريس لشرعيَّة السُّوق ابتداءً من حسبانه قدرًا محتومًا. وفي جامعاتٍ تُشبه مصانع صامتة، يُصاغ العقل من أجل الطَّاعة، وتُصنَّف الشهادات كأوراق اعتماد في مزاد للامتثال. إن تحرير الاقتصَاد السّياسيّ من أسر النيوكلاسيكية، وتحرير التَّعليم من عباءة الوصاية، ليس رفاهًا فكريًّا، إنما ضرورة حضارية. فإمّا أن نعيد للعقل حقَّه في السُّؤال والصراع، وإمّا أن نستمرّ في تدوير العجز بأدواتٍ تبدو علميَّة، وهي في جوهرها أدوات قمع وسحق. وليس غريبًا، في ظل هذا الانحدار المعرفيّ، أن تتحوَّل الكليَّات التي تلقن الاقتصَاد، في وطننا العربيّ، إلى معسكرات تدريب على التفكير النمطيّ، حيث يغيب التاريخ، ويُختزل الإنسان إلى دالة إنتاج، وتُكافأ الطَّاعة العمياء، ويُقصى الشك، ويعاقب على التمرد المعرفي، ويُعاد تكوين الواقع بما يناسب مصالح السُّلطة السّائدة. إن مواجهة هذا التشوّه تستلزم فكرًا جذريًّا، يعيد تعريف العلم لا بوصفه تقنية محايدة، إنما كأداة تحرُّر ومنهج مساءلة □